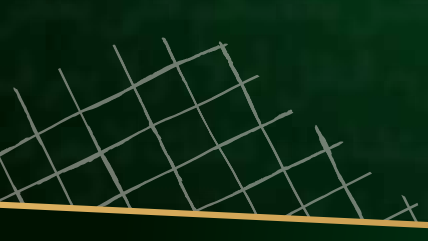
لطيف الإشارات

في بيان حقيقة القدر المشترك في الصفات

فضيلة الشيخ
أ.د. إبراهيم بن عامر الرحيلي







لفضيلة الشيخ

أ. د. إبراهيم بن عامر الرحيلي



00966 58 308 8912 rehyli http://www.al-rehaili.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ، **وبعد:**

فإن العلم رحم بين أهله، والتناصح بين طلاب العلم ومذاكرة مسائل العلم، خصوصاً ما يشكل فهمه منها من مقاصد الشريعة العظيمة التي دلت عليها النصوص، قال تعالى ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى:٩]، وقال سبحانه في خبره عن نوح في خطابه لقومه: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ﴾ [الأعراف:٦٢].

وأخرج مسلم من حديث تَمِيمٍ الدَّارِيِّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **«الدِّينُ النَّصِيحَةُ» قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: «لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ»**[(١)].

وقد اطلعت على حوار – بين بعض إخواننا من ذوي الفضل عبر أحد مواقع التواصل – في القاعدة في الصفات: (**اختلاف الذوات يوجب اختلاف الصفات**) ما بين منكر لمعناها، بحجة أنها لم تؤثر عن السلف، وأنها متضمنة لمعنيين أحدهما حق والآخر باطل، فالباطل هو احتمالها للاختلاف الكلي ونفي القدر المشترك بين الصفات، ورأى أن صوابها أن تحمل على اختلاف الكيفية، فتكون صحيحة بهذه الصيغة: (**اختلاف الذوات يوجب اختلاف كيفية الصفات**)، وعليه فلا يجوز إطلاقها ونسبتها للسلف؛ لاحتمالها لحق وباطل، والأصل اجتناب الألفاظ المحتملة.

---

(١) صحيح مسلم (٥٥).

وما بين مقرر لها ومصوب، وأنها هي نفسها القاعدة التي ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية في التدمرية: (**القول في الصفات كالقول في الذات**)؛ لأنها تجعل الصفات تابعة في حكمها للذات.

وآراء أخرى إما مؤيدة لأحد الرأيين أو متوقفة فيهما، مع طلب عرض المسألة على أهل العلم، وذُكِرَتْ عدة أسماء للعرض عليهم، وقد جاء في إحدى التعليقات طلب التعليق مني ومن زميل آخر قُرِن اسمه باسمي لجامع التخصص في باب الصفات، فأطلعته على ذلك وطلبت منه ذكر رأيه والتوجيه بما يراه، فاعتذر لانشغاله بمؤلَّف يعمل فيه.

فتعين مني الجواب لأهمية المسألة ودقتها، فهي متعلقة (**بباب صفات الله تعالى**)، وهذا على شغل مني وضيق في الوقت؛ لتزاحم الأعمال وتكاثرها. وقد عنونت لما سطرته بـ(**لَطِيفُ الإِشَارَاتِ فِي بَيَانِ حَقِيقَةِ القَدْرِ المُشْتَرَكِ فِي الصِّفَاتِ**)

فأقول – وبالله التوفيق –:

كأني بالاختلاف يكاد ينحصر في جملة (**اختلاف الصفات**) وهل هي صحيحة أم غير صحيحة؟ وأن وجه رأي من أنكرها أنها محتملة لإنكار القدر المشترك بين الصفات، وأن تصويبها أن يقال: (**اختلاف كيفية الصفات**).

والفصل في هذه المسألة لا يتحقق إلا بعد تحرير مفهوم (**القدر المشترك في الصفات**)، فعليه مدار الاختلاف في المسألة، وهل لفظ القاعدة المذكورة محتمل لنفيه أم لا؟ وأهل السنة – ومنهم إخواننا المتحاورون في المسألة – كلهم متفقون على أن هناك قدرًا مشتركا

في الصفات لا يمكن نفيه، كما قرر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كما أنهم متفقون على نفي التشابه بين صفات الخالق والمخلوق. وعليه؛ فلا ينبغي أن يظن بإخواننا إلا الخير وأن الاختلاف بينهم في هذه القاعدة المذكورة لا يترتب عليه فساد اعتقاد، وإنما النظر في تصويب هذه القاعدة من عدمها، وهل هي موافقة لأصول أهل السنة المتفق عليها أم لا؟ ومع هذا فلا يُنكَر أنه قد يفهم من بعض إطلاقات إخواننا ما لم يعتقدوه ولم يقصدوه مما هو مخالف لبعض معتقد أهل السنة، كما سيأتي التنبيه عليه، وهذا ما أوجب تحرير المسألة على وجه الدقة والتفصيل فيها، الأمر الذي يندفع به الإيهام ويتحرر به الصواب إن شاء الله.

وليكن بدء ذلك ببيان حقيقة القدر المشترك الذي هو مناط الحكم في هذه المسألة، كما أشرت لذلك سابقًا.

وإنَّ خير من يرجع له في تحرير ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، فهو إمام هذا الشأن، وقد أطال النفس وتنوعت عباراته في تحرير **(القدر المشترك)** وبيان حقيقته.

❋ ومما جاء عنه في ذلك:

قوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «القدر المشترك هو مسمى «الوجود» أو «الموجود»، أو «الحياة» أو «الحي»، أو «العلم» أو «العليم»، أو «السمع» و «البصر» أو «السميع» و «البصير»، أو «القدرة» أو «القدير».

والقدر المشترك مطلق كليّ لا يختص بأحدهما دون الآخر، فلم يقع بينهما اشتراك لا

فيما يختص بالممكن المحدَث، ولا فيما يختص بالواجب القديم، فإن ما يختص به أحدهما يمتنع اشتراكهما فيه.

فإذا كان القدر المشترك الذي اشتركا فيه صفة كمال: كالوجود والحياة والعلم والقدرة، ولم يكن في ذلك ما يدل على شيء من خصائص المخلوقين، كما لا يدل على شيء من خصائص الخالق - لم يكن في إثبات هذا محذور أصلًا، بل إثبات هذا من لوازم الوجود، فكل موجودَين لا بد بينهما من مثل هذا، ومن نفى هذا لزمه تعطيل وجود كل موجود.

ولهذا لما اطَّلع الأئمة على أن هذا حقيقة قول الجهمية سموهم معطِّلة، وكان جهم ينكر أن يسمّى الله شيئًا، وربما قالت الجهمية: هو شيء لا كالأشياء، فإذا نفى القدر المشترك مطلقًا لزم التعطيل التام.

وهذا الموضع من فهمه فهمًا جيدًا وتدبره؛ زالت عنه عامة الشبهات، وانكشف له غلط كثير من الأذكياء في هذا المقام، وقد **بُسط هذا في مواضع كثيرة، وبُيِّن فيها أن القدر المشترك الكلي لا يوجد في الخارج إلا معيَّنًا مقيَّدًا، وأن معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه، وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا، لا أن الموجودات في الخارج يشارك أحدها الآخر في شيء موجود فيه، بل كل موجود متميّز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله.**

ولما كان الأمر كذلك كان كثير من الناس يتناقض في هذا المقام، فتارة يظن أن إثبات القدر المشترك يوجب التشبيه الباطل، فيجعل ذلك له حجة فيما يظن نفيه من

الصفات، حذرًا من ملزومات التشبيه؛ وتارة يتفطن أنه لا بد من إثبات هذا على كل تقدير، فيجيب به فيما يثبته من الصفات لمن احتج به من النفاة»(٢).

وقال رحمه الله: «**وقول الناس: إن بين المسميين قدرًا مشتركًا لا يريدون بأن يكون في الخارج عن الأذهان أمرًا مشتركًا بين الخالق والمخلوق؛ فإنه ليس بين مخلوق ومخلوق في الخارج شيء مشترك بينهما فكيف بين الخالق والمخلوق؛** وإنما توهم هذا من توهمه من أهل "المنطق اليوناني" ومن اتبعهم حتى ظنوا أن في الخارج ماهيات مطلقة مشتركة بين الأعيان المحسوسة»(٣).

وقال رحمه الله: «**فاللفظ من الألفاظ المتواطئة، ولكن بالإضافة يخص أحد المسميين، والمسميان إذا اشتركا في مسمى الوجود والذات والماهية لم يكن بينهما في الخارج أمر مشترك يكون زائدًا على خصوصية كل واحد**»(٤).

وقال رحمه الله: «ومعلوم بالضرورة من دين المسلمين أن الله مستحق للأسماء الحسنى، وقد سمى بعض عباده ببعض تلك الأسماء، كما سمى العبد سميعًا بصيرًا وحيًّا وعليمًا وحكيمًا ورؤوفًا رحيمًا وملكًا وعزيزًا ومؤمنًا وكريمًا وغير ذلك. **مع العلم بأن الاتفاق في الاسم لا يوجب مماثلة الخالق بالمخلوق، وإنما يوجب الدلالة على أن بين المسميين قدرًا**

---

(٢) التدمرية (ص: ١٢٥-١٢٨)، مجموع الفتاوى (٣/ ٧٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠٣).

(٤) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠٤).

مشتركًا فقط؛ مع **أن المميز الفارق أعظم من المشترك الجامع**»(٥).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإذا قال: **وجود الله، وذات الله، وعلم الله، وقدرة الله، وسمع الله، وبصر الله، وإرادة الله، وكلام الله؛ ورحمة الله، وغضب الله، واستواء الله، ونزول الله، ومحبة الله؛ وإرادة الله، ونحو ذلك؛ كانت هذه الأسماء كلها حقيقة لله تعالى من غير أن يدخل فيها شيء من المخلوقات، ومن غير أن يماثله فيها شيء من المخلوقات.** وإذا قال: وجود العبد وذاته وماهيته وعلمه وقدرته وسمعه وبصره وكلامه واستواؤه، ونزوله؛ كان هذا حقيقة للعبد مختصة به من غير أن تماثل صفات الله تعالى، بل أبلغ من ذلك أن الله أخبر أن في الجنة من المطاعم والمشارب والملابس والمناكح ما ذكره في كتابه، كما أخبر أن فيها لبنًا وعسلًا وخمرًا ولحمًا وحريرًا وذهبًا وفضة وحورًا وقصورًا ونحو ذلك، وقد قال ابن عباس: «ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء»(٦).

* **ويتلخص مما ذكره شيخ الإسلام عدة فوائد في بيان حقيقة القدر المشترك، وهي:**

١- القدر المشترك هو مسمى الوجود أو الموجود أو الحياة أو الحي أو العلم أو العليم ..

٢- القدر المشترك لا يوجد في الخارج إلا معينًا مقيداً.

٣- معنى اشتراك الموجودات في أمر من الأمور هو تشابهها من ذلك الوجه.

٤- أن ذلك المعنى يطلق على هذا وهذا، وهو حقيقة في كل من أضيفت إليه.

٥- الموجودات في الخارج لا يشارك أحدها الآخر في شيء موجود فيه، بل كل

---

(٥) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠٢).

(٦) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠٧).

موجود متميز عن غيره بذاته وصفاته وأفعاله.

٦- القدر المشترك ليس فيه شيء مما يدل على خصائص المخلوق ولا الخالق.

٧- ليس في إثبات القدر المشترك محذور أصلاً، بل نفيه يلزم منه تعطيل وجود كل موجود.

*** وبناء على ذلك:**

يتبين أنه لا محذور في القاعدة السابقة (**اختلاف الذوات يوجب اختلاف الصفات**)، وأن إثبات اختلاف الصفات بين الخالق والمخلوق صحيح لا شك فيه، ولا يلزم منه إنكار القدر المشترك، وبيان ذلك من عدة وجوه:

الوجه الأول: أن القدر المشترك هو المعنى اللغوي المطلق للصفة ومسماها من حيث الوضع اللغوي، كما قال شيخ الإسلام: «القدر المشترك هو مسمى «الوجود» أو «الموجود» ، أو «الحياة» أو «الحي» ، أو «العلم» أو «العليم»...»، وهذا ثابت لكل صفة من الصفات، فمتى ما أثبت اللفظ الدال على الصفة كالعلم والقدرة والحياة والسمع والاستواء، ولم يتعرض له بتحريف لفظي أو معنوي؛ ثبت مدلوله المطلق -من حيث الوضع اللغوي الذي يفهمه كل من يعرف لغة العرب- لكل من أضيف إليه.

فإن قلنا: (علم الله يخالف علم المخلوق) دلت هذه الجملة على إثبات مدلول العلم المطلق ، وهو القدر المشترك لكل من الخالق والمخلوق مع القدر المميز لكل منهما بالإضافة، كما دلت على مخالفة علم الله لعلم المخلوق باللفظ الصريح.

وإثبات الاختلاف بين (علم الخالق) و(علم المخلوق) لا ينفي أصل معنى (العلم).

ومثال هذا لو قيل: **(وجه زيد يختلف عن وجه بكر)** و**(ثمرة هذه الشجرة تختلف عن ثمرة الشجرة الأخرى)** و**(طعم هذا العسل يختلف عن طعم العسل الآخر)** فهذا لا يعني إنكار حقيقة **(الوجه)** ومدلول مسماه المطلق لكل من زيد وبكر، ولا إنكار حقيقة **(الثمرة)** ومدلول مسماها المطلق لكل من الشجرتين، ولا إنكار حقيقة **(الطعم)** ومدلول مسماه المطلق لنوعي العسل.

الوجه الثاني: أن القدر المشترك يثبت للصفات قبل أن تُضاف للموصوفين بها، فإذا أضيفت للموصوفين انتفى القدر المشترك، وتميزت كل صفة بمن أضيفت إليه، ولم يبق اشتراك بين الموصوفين بهذه الصفة في الخارج وهو قيام الصفة بموصوف معين .

*** وقد قرر هذا الأمر شيخ الإسلام كثيرًا في كتبه وفي عدة مواطن:**

فمن ذلك قوله رحمه الله: «**وقول الناس: إن بين المسميين قدرًا مشتركًا لا يريدون بأن يكون في الخارج عن الأذهان أمرًا مشتركًا بين الخالق والمخلوق؛ فإنه ليس بين مخلوق ومخلوق في الخارج شيء مشترك بينهما فكيف بين الخالق والمخلوق**»[(٧)].

وقال رحمه الله: «**وأن ذلك المعنى العام يطلق على هذا وهذا، لا أن الموجودات في الخارج يشارك أحدهما الآخر في شيء موجود فيه، بل كل موجود متميّز عن غيره بذاته وصفاته**

---

(٧) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠٣).

وأفعاله»[٨].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فاللفظ من الألفاظ المتواطئة، ولكن بالإضافة يخص أحد المسميين، والمسميان إذا اشتركا في مسمى الوجود والذات والماهية لم يكن بينهما في الخارج أمر مشترك يكون زائدًا على خصوصية كل واحد**»[٩].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وبيَّنَّا أن الموجودَيْن في الخارج **لا يشارك أحدهما الآخر في نفسه ووجوده وماهيته، بل كل منهما مختص بذلك بائن بذاته،** لكن يشبه أحدهما الآخر شبهًا قليلاً أو كثيراً صغيراً أو كبيراً بعيداً أو قريبًا، وإنما يشتبهان في شيء، وذلك الشيء الذي يشتبهان فيه هو الذي يشتركان فيه وهو المعنى الكلي، وهو بعينه لا يوجد في الخارج مجرداً عنهما، وإنما يوجد في هذا حصة منه وفي هذا حصة منه، فهو بوصف العموم لا يوجد في الخارج، وبوصف الخصوص يوجد في الخارج»[١٠].

فنص على أن إثبات القدر المشترك لا يُراد به أمرٌ مشتركٌ بين الخالق والمخلوق عند قيام الصفات بالخالق والمخلوق، وهو ما عبر عنه بأنه (**خارج الذهن**)، وصرح بأنه ليس بين مخلوق ومخلوق شيء مشترك في الخارج، فكيف يكون اشتراك بين الخالق والمخلوق؟ وهو يريد بذلك أن القدر المشترك معنى يدل عليه لفظ الصفة كالوجود

---

(٨) التدمرية (ص: ١٢٥-١٢٨)، مجموع الفتاوى (٣/ ٧٦).

(٩) مجموع الفتاوى (٥/ ٢٠٤).

(١٠) بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٤٨١-٤٨٢).

والعلم والحياة ويكون في الذهن قبل الإضافة، فإذا أضيفت الصفة لموصوف تميزت بمن أضيفت إليه، فمثال ذلك: (حياة زيد وعلمه وقدرته) ليست مشتركة بينه وبين عمرو الموصوف (بالحياة والعلم والقدرة) فهذا له من الصفات التي قامت به ما هو مختص به، وهذا له من الصفات ما هو مختص به، ويصح أن يقال: حياة زيد وعلمه وقدرته تختلف عن حياة عمرو وعلمه وقدرته، فإذا صح هذا في صفات المخلوقين صح من باب أولى في صفات الخالق بأن يقال: (صفات الله تختلف عن صفات المخلوقين) ؛ لأن التباين بين صفات الخالق وصفات المخلوق أعظم من التباين بين صفات المخلوقين.

الوجه الثالث: أن مما يؤكد أن القدر المشترك في الصفات هو معنى عام ذهني ولا يوجد في الخارج مشتركًا بين موصوفين فيما قام بهما من الصفات، وهذا مما يدركه الناس بعقولهم فيما يقوم بالمخلوقين من الصفات، فإن الناس يثبتون (الوجه) للإنسان وللحيوان كالجمل والبقر والقط، كما يثبتون الوجه للقماش، فوجه القماش هو ظاهره، ويثبتونه للنهار فيقال: (وجه النهار)، وللرأي فيقال: (وجه الرأي)، والوجه في كل هذه الأمثلة حقيقي -خلافًا لمن ادعى فيه المجاز في بعض الصور بغير علم- لأن الوجه إنما سُمي وجهًا من المواجهة وهو (ما يقابل به الشيء) أو (أول ما يظهر من الشيء) فلا يوجد عاقل يقول: إن وجه الإنسان موافق لوجه الحيوان أو وجه النهار أو وجه الرأي أو وجه القماش، وأن حقيقة الوجه التي قامت بالإنسان هي حقيقة الوجه المضافة للنهار أو الرأي أو القماش، بل لما أضيفت الوجوه للموصوفين اكتسب كل وجه من الخصائص والمفارقات

ما يميزه عن الوجه الآخر المضاف لموصوف آخر. وهكذا يقال في النزول الذي يضاف إلى الإنسان وإلى الملائكة، ويقال أيضا: (نزل بنا ضيف)، ويقال: (نزل المطر)، ويقول الناس: (نزلت بالناس فاقة)، فهل نزول الرجل من على ظهر الدابة كنزول الملائكة من السماء؟ وهل النزول المضاف إلى الضيف وإلى المطر وإلى الفاقة متفق أم مختلف مع أن الكل يُسمى نزولًا.

فإذا ثبت هذا التباين والاختلاف بين المخلوقات في الصفات واختصاص كل موصوف بصفته من حيث الحقيقة والخصائص واللوازم، فكيف يُتحرج من إثبات الاختلاف بين صفات الخالق والمخلوق فرارًا من إنكار القدر المشترك، ولا يتحرج من إثبات الاختلاف بين صفات المخلوقين مع أن ما بين الخالق والمخلوق من المباينة في الذات والصفات أعظم مما بين المخلوقات.

ويظهر هذا بالمثال في الاستواء المضاف إلى الله والمضاف إلى المخلوق ومعناه المشترك: هو (العلو والارتفاع والصعود) كما فسره السلف. فإذا قلنا استوى الرجل على ظهر الدابة وهو علوه عليها، واستوى الله على عرشه وهو علوه عليه، فهل يتصور مؤمن أن علو الله على العرش هو مشترك بينه وبين الإنسان في علوه على الدابة، أم أن بين هذا العلو والعلو الآخر في الحقيقة والخصائص واللوازم والكيفية من الاختلاف والتباين ما لا يقدر قدره إلا الله، فأين علو الإنسان على ظهر الدابة من جهة الكيفية وحاجته له، وأنه لو سقطت الدابة لسقط من هو مستو عليها، من علو الله على العرش من غير حاجة للعرش،

بحيث لو سقط العرش ما احتاج الله إليه، بل العرش محمول بقدرته.

وهل ينقدح في عقل مؤمن أن يقول بعد ذلك لا نستطيع أن ننفي الاختلاف بين استواء الله واستواء المخلوق حتى لا ننفي القدر المشترك الذي هو معنى الصفة؟ وكذا لو قيد السياق فقال: (استواء الله يختلف عن استواء المخلوق في الكيفية) لم يتحقق المقصود بذلك؛ لأن المباينة بين استواء الله واستواء المخلوق ليست مقتصرة على الكيفية فقط، بل هي مباينة من كل وجه.

الوجه الرابع :أن إطلاق عبارة (صفات الخالق تخالف صفات المخلوقين) وكذا طردها على وجه التفصيل بأن يقال: (وجوده يخالف وجود المخلوقين) و(علمه يخالف علم المخلوقين) و(وحياته تخالف حياة المخلوقين) لا يتضمن نفي القدر المشترك، بل هذه الإطلاقات تتضمن إثبات القدر المشترك صريحًا في هذه الأمثلة، فإن القدر المشترك هو مسمى الصفة ومدلولها كما تقدم. فإذا قلنا (**صفات الخالق**) و(**صفات المخلوقين**) فقد أثبتنا القدر المشترك وهو أن ما يقوم بالله (صفات) وما يقوم بالمخلوقين (صفات).

ومعلوم أنه ليس المقصود هو إثبات لفظ (الصفات) مجرداً، وإنما هو إثبات لفظها مع مدلولها الذي دلت عليه، سواء عُبر عنه بأنه (**معنى يقوم بالذات**) **أو غيره**، فعلى كل حال؛ أثبتنا القدر المشترك بأن ما يقوم بالله هو (صفات) وما يقوم بالمخلوقين هو (صفات)، وكذا في العلم فما يقوم بالله (علم) وما يقوم بالمخلوق (علم)، فمدلول العلم ومسماه مضاف لله ومضاف للمخلوق وهكذا بقية الصفات كالقدرة والحياة وغيرهما.

فظهر أن القدر المشترك منصوص عليه لفظًا ومعنى في هذه السياقات، ثم بعد ذلك ينص على الاختلاف بين صفات الله وصفات المخلوقين.

ولهذا لما أراد المعطِّلة تعطيل الصفات نفوا مدلول اللفظ المضاف لله بأنواع من الحيل، فتارة يقولون: ما يضاف إليه من العلم والقدرة والسمع والبصر مجاز، وهو حقيقة في حق المخلوق، وتارة يثبتون اللفظ ويجردونه من المعنى، كقول المعتزلة: (سميع بلا سمع) و(بصير بلا بصر)، وتارة يعطلون اللفظ المضاف إلى الله بنفيه بالكلية، كإنكار الجهمية أن يطلق على الله أنه (شيء) ، أو نفي معناه كقولهم: (هو شيء لا كالأشياء)، وقد تقدم قول شيخ الإسلام: «وكان جهم ينكر أن يسمّى الله شيئًا، وربما قالت الجهمية: هو شيء لا كالأشياء، فإذا نفى القدر المشترك مطلقًا لزم التعطيل التام»(١١).

* **والمقصود:** أن من أثبت اللفظ الذي دلت عليه النصوص ومعناه المطلق المعروف في اللغة ثم نفى المشابهة بين ما يضاف لله منه وما يضاف للمخلوق فقال: (علم الله مخالف لعلم المخلوق) و(حياته مخالفة لحياة المخلوق) ؛ فقد جمع بين إثبات القدر المشترك ونفى المشابهة في ذلك بين الخالق والمخلوق. وهذا هو الحق.

الوجه الخامس : أن مما يدل على أن إثبات الاختلاف في الصفات بين الخالق والمخلوق لا يستلزم نفي القدر المشترك: ثبوت الاختلاف بين المخلوقين في الصفات مع عدم إنكار القدر المشترك الذي هو مدلول الاسم أو الصفة، ويشهد لهذا قول ابن عباس رضي الله

---

(١١) تقدم عزوه.

عنهما: **«ليس في الدنيا شيء ممّا في الجنة إلا الأسماء»**، فقوله: **(ليس في الدنيا شيء ممّا في الجنة)** دليل على الاختلاف والتباين الكبير في الحقيقة بين ما في الجنة وما في الدنيا، وقوله: **(إلا الأسماء)** هذا إشارة إلى القدر المشترك، فأثبت التباين في الحقيقة مع إثباته القدر المشترك في الأسماء والصفات. وهذا دليل على أن إثبات الاختلاف في الصفات لا يستلزم نفي القدر المشترك، وهذا إذا كان بين المخلوقات فالتباين بين الخالق والمخلوق أعظم من ذلك.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإذا كانت تلك الحقائق التي أخبر الله عنها، هي موافقة في الأسماء للحقائق الموجودة في الدنيا، وليست مماثلة لها، بل بينهما من التباين ما لا يعلمه إلا الله تعالى - فالخالق سبحانه وتعالى أعظم مباينة للمخلوقات من مباينة المخلوق للمخلوق، ومباينته لمخلوقاته أعظم من مباينة موجود الآخرة لموجود الدنيا، إذ المخلوق أقرب إلى المخلوق الموافق له في الاسم من الخالق إلى المخلوق. وهذا بيّنٌ واضح»[(١٢)].

فصرح رحمه الله بمباينة الخالق للمخلوقات، وأن هذا التباين أعظم مما بين المخلوقات، والتباين هو الاختلاف ، وهذا نص في موطن النزاع.

---

(١٢) التدمرية (ص: ٤٧).

الوجه السادس : أن نفي الاختلاف بين صفات الخالق والمخلوق فرارًا من نفي القدر المشترك يستلزم من الباطل ما هو أشد من نفي القدر المشترك لسببين:

الأول: أن المميز الفارق بين صفات المخلوق والمخلوق أعظم من القدر المشترك، كما صرح بذلك شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله «**إن المميز الفارق أعظم من المشترك الجامع**»، والحكم للغالب، فيترجح تقرير الاختلاف على نفيه بهذا الاعتبار، هذا لو سُلِّم أن إثبات الاختلاف يتضمن إنكار القدر المشترك، فكيف إذا كان لا يعارضه.

الثاني: أن اللازم لنفي الاختلاف بين صفات الخالق والمخلوق هو إثبات التشابه بين الخالق والمخلوق، وهو أعظم من نفي القدر المشترك لو سُلِّم نفيه بتقرير الاختلاف بين صفات الخالق والمخلوق .

الوجه السابع: أن القول باختلاف الصفات بين الخالق والمخلوق في الذات والصفات حقيقة إيمانية ونتيجة حتمية لنفي التشابه بين الخالق والمخلوق، فمن أنكر ذلك استلزم إنكاره اثبات نقيضه وهو المماثلة، فإن الاختلاف والمماثلة متضادان، فمتى نفي أحدهما لزم الآخر:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقال المختلفان في الحقيقة هما اللذان لا يتماثلان، فالمماثلة ضد المخالفة، والاختلاف ضد التماثل، وعدم التماثل لابد أن يستلزم صفات حقيقية ثبوتية اختلفا بها»[١٣].

---

(١٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية (٣/ ٦٦٩).

الوجه الثامن: أن منتقد قاعدة (**اختلاف الذوات يوجب اختلاف الصفات**) يرى هذا الإطلاق يتضمن معنى باطلًا وهو إنكار القدر المشترك، ويرى أن تصويبه أن يقال: (**اختلاف الذوات يوجب اختلاف كيفية الصفات**)، وقد تقدم أن هذا التصويب ليس بصواب، وعليه من المحاذير ويلزمه من اللوازم الباطلة أعظم مما يحذره المنتقد من نفي القدر المشترك، وكان الصواب أن يقول: (**اختلاف الذوات يوجب اختلاف الصفات مع عدم إنكار القدر المشترك بين الصفات**)، وهذا ما قرره العلماء.

ثم إن المنتقد انتقد عبارة (**اختلاف الصفات**) ولم ينتقد عبارة (**اختلاف الذوات**)، وهي جزء من القاعدة المذكورة، فإن أقر بأن إطلاق عبارة (**اختلاف الذوات**) لا محذور فيه وهو الحق لزمه ذلك في عبارة (**اختلاف الصفات**)، وإن قال: إن إطلاق قاعدة (**اختلاف الصفات**) باطل لزمه في العبارة الأخرى؛ لأن القدر المشترك كما هو مقرر بين الصفات مقرر في مدلول الذات، وعليه فلا ينبغي – على حد تقرير المنتقد – أن يقال اختلاف الذوات؛ لأن هذا يستلزم نفي القدر المشترك وهو مدلول (**لفظ الذات**).

الوجه التاسع: إثبات العلماء المحققين للاختلاف بين صفات الخالق والمخلوق ونصهم عليه وتصريحهم به، فمن ذلك:

قول الإمام أحمد رحمه الله: «التشبيه أن تقول: يد كيد أو وجه كوجه، فأما إثبات **يد ليست كالأيدي ووجه ليس كالوجوه فهو إثبات ذات ليست كالذوات، وحياة ليست كغيرها من**

الحياة، وسمع وبصر ليس كالأسماع والأبصار، وليس إلا هذا المسلك»[١٤].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وليس في الخارج صفة لله يماثل بها صفة المخلوق، بل كل ما يوصف به الرب تعالى **فهو مخالف بالحد والحقيقة لما يوصف به المخلوق أعظم مما يخالف المخلوق المخلوق، وإذا كان المخلوق مخالفاً بذاته وصفاته لبعض المخلوقات في الحد والحقيقة فمخالفة الخالق لكل مخلوق في الحقيقة أعظم من مخالفة أي مخلوق فُرِض لأي مخلوق فُرِض**»[١٥].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والعلم بأن الخالق مباين للمخلوق وأنه ممتاز عنه وأنه منفرد عنه يحصل قبل العلم بأن الله لا مثيل له، **وأن حقيقته مخالفة لحقيقة العالم، كما أنه قد يحصل العلم بأنه ليس مماثلاً للخلق، بل مخالف له** قبل العلم بأنه مباين للعالم ممتاز عنه منفرد عنه»[١٦].

وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن قال: الإرادة التي يوصف الله بها مخالفة للإرادة التي يوصف بها العبد، وإن كان كل منهما حقيقة؟ قيل له: فقل: إن الغضب والرضى الذي يوصف الله به مخالف لما يوصف به العبد، وإن كان كل منهما حقيقة»[١٧].

---

(١٤) مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (ص: ٣٢).

(١٥) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا (٣/ ٧٥).

(١٦) بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٦٦٩).

(١٧) شرح الطحاوية (ص: ٤٦٥).

وقال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الذات والصفات من باب واحد أيضًا، **فكما أنه جل وعلا له ذات مخالفة لجميع ذوات الخلق، فله تعالى صفات مخالفة لجميع صفات الخلق**»[(١٨)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «والواقع في نفس الأمر أن ظواهر آيات الصفات وأحاديثها المتبادرة منها لكل مسلم رَاجَعَ عقلَه: **هي مخالفة صفات الله لصفات خلقه، ولا بد أن نتساءل هنا، فنقول: أليس الظاهر المتبادر مخالفة الخالق للمخلوق في الذات والصفات والأفعال؟ والجواب الذي لا جواب غيره: بلى**»[(١٩)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فالخالق والمخلوق متخالفان كل التخالف، وصفاتهما متخالفة كل التخالف.**

فبأي وجه يعقل دخول صفة المخلوق في اللفظ الدال على صفة الخالق؟ أو دخول صفة الخالق في اللفظ الدال على صفة المخلوق مع كمال المنافاة بين الخالق والمخلوق؟»[(٢٠)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ونثبت له ما أثبت لنفسه، منزهين خالق السماوات والأرض عن مشابهة الخلق، فلا نميل إلى التعطيل، ولا إلى التمثيل، بل نقر بصفات الله **ونؤمن بها على سبيل**

---

(١٨) أضواء البيان (٢/ ٣٠).

(١٩) أضواء البيان (٧/ ٢٧٠).

(٢٠) أضواء البيان (٧/ ٢٧١).

المخالفة لصفات الخلق»[(٢١)].

ويقول الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله: «**فلما كان الخالق مخالفًا للمخلوق في ذاته ووجوده ومرتبته؛ لزم من ذلك أن يكون مخالفًا له في صفاته؛ لأن الاختلاف في الذات يستلزم الاختلاف في الصفات،** ولهذا نقول: إن الله تعالى لا يماثله شيء من مخلوقاته سمعًا وعقلاً»[(٢٢)].

فهذه النقول عن هؤلاء العلماء -وهم من هم في التحقيق والعلم بمعتقد أهل السنة- صريحة في إثبات الاختلاف بين صفات الخالق وصفات المخلوق، وهي نص في موطن النزاع، وإنما أوردت منها ما جاء بلفظ (الاختلاف) الذي هو موطن النزاع، وأما ما جاء بلفظ (المباينة) و(نفي المشابهة) فأكثر من أن يحصى، مما يدل على صحة القاعدة المذكورة وسلامتها من أي محذور، وبالله التوفيق.

وإنما سطرت ما سطرت نصحًا لإخواني وإزالةً لِلَّبس في المسألة، خاصة وأن الاشتباه يتعلق بباب صفات الله، هذا مع بالغ تقديري واحترامي للمتحاورين في هذه المسألة، فإن الاختلاف في الرأي وما يصحبه من نقاش وحوار وتبادل للآراء لا يتنافى مع حق الأخوة، ولا ينقص مما لهم في القلب من محبة ومودة، منبهًا على أن ما ذكرته من لوازم لبعض الإطلاقات إنما هي من باب نقد المقالة، وبيان ما يترتب عليها من لوازم غير صحيحة، مع

---

(٢١) العذب النمير (٥/ ٣٤٥).

(٢٢) شرح العقيدة السفارينية (١/ ٢٤٦).



علمي أن من تكلم بها أو أيَّدها أنهم من إخواننا من أهل السنة، وهم على معتقد السلف الصالح في باب الصفات وغيره من أبواب العلم، ولكن قد يند القلم بعبارة غير صحيحة مرجعها لاختلاف التعبير وعدم تحرير اللفظ مع سلامة الاعتقاد مما تحتمله أو تدل عليه من معانٍ غير صحيحة، إلا أن واجب النصح وصدق المحبة يستوجب التنبيه عليها حتى لا تستغل من قبل المخالفين للسنة، أو ينخدع بها من لا علم له بمدلولها المخالف وغير المقصود للمتكلم بها.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه/ إبراهيم بن عامر الرحيلي

٨/ ٥/ ١٤٤٤هـ